VII مقدمة عامة

يعتبر النظام العام القاعدة الأساسية في بناء وإستمرارية الدولة بأركانها الثلاث وكذا السير الحسن والعادي لحياة المواطنين ومؤسساتها، وفي العلاقة القائمة بينهما. حيث لا يمكن الجزم بتحديد فترة ظهور النظام العام بدقة بسبب إرتباطه وجودا بالإنسان وبصور ومظاهر متعددة ومختلفة، مما عقد مسألة تحديد مفهومه، فلما نبحث عن تأصيله نجده يعود لفترات زمنية تعود لمراحل زمنية تسبق بداية القرن التاسع عشر أين إزدهر الفقه والقانون الوضعيين، فطبق النظام العام في فروع القانون كحفظ وصيانة قيم ومصالح المجتمع العليا، فتكونت قواعد تحد من حرية وإرادة الأفراد في التعاقد لضمان نفس الهدف.

وبالرغم من المفاهيم المتعددة التي قدمت بشأنه فقد إستعصى الإتفاق على مفهوم جامعا ومانعا له، هذا الأمر يدفعنا للبحث في مختلف التعريفات المقدمة للنظام العام بالإضافة إلى أهم المصادر التي يقوم عليها.